

للتجزيء.

اليوم، هل فعلا مغرب اليوم مشكل انتهاكات حقوق الإنسان موجودة في المغرب؟

هذا سؤال، لا أظن أم أنه مجرد غطاء يخفي وراءه مصالح البعض التي أصابها الضرر.

هل لهذه الدرجة أصبح المغرب مزعجا؟ هل الاستقرار السياسي والاجتماعي أصبح مصدر قلق لبعض الدول التي اعتادت على الابتزاز؟

أؤكد أن المسيرة التنموية التي تشهدها بلادنا جعلت من المغرب قطبا محوريا وفعالا دوليا قويا الحضور، لن نقبل أن يكون وطننا عرضة للمساومة أو للخون، ولن تخيفنا قراراتهم، ولن نغير من مسارنا ومن مقاربتنا، إننا مقتنعون ومؤمنون بعدالة قضايانا.

وإن كنتم فعلا شجعان، فارجوكم أن تكفوا عن هذه الأساليب الملتوية، آنذاك ستجدون كما وجدتم دائما أن المغرب دولة تحترم التزاماتها ولا تتدخل في شؤونكم ولا في عمل مؤسساتكم.

ما عندناش الغاز وما عندناش البترول باش نشريو الزم، ولكن عندنا إرادة قوية ورؤية وحب انتماء لهذا الوطن صمد على ما يزيد 12 قرن.

لذا، ندعوكم من هذا المنبر أن تبتعدوا عن المغرب وانظروا ما يقع حولكم، ولا تجعلوا المغرب شتماعة تعلقون عليها إخفاقاتكم، فمن جهة خطابكم الرسمي يعترف بمجهودات المغرب في تحصين الحقوق والحريات وتكريس دولة الحق والقانون وتأسيس النظام الديمقراطي، ومن جهة أخرى ممارسات تنتقد وتدين، دابا بغينا غير أشنو نتيقو؟

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

لا، دقيقة هي خمس الدقائق، يالاه زيد تفضل.

**النائب السيد محمد غياث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:**

لقد خلقتم لجن صداقة مع دول لا تجمعكم معها شراكة، وعظمت اللجنة المشتركة البرلمانية مع المغرب، أعطيت المنبر لمرتزقة لا تعترف بها الأمم المتحدة، وتمتلكون الجرأة للدفاع عن دولة القانون، فعن أي قانون تتحدثون؟

فتحتم المجال للوبيات الغاز وتعطلون مؤسسة برلمانية، فأين راحت شعارات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؟

أظن وهذا سؤال، هل عوض البرد القارس وغاز التدفئة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؟

شكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

السيد الرئيس، السي أحمد تويزي.

## محضر الجلسة رقم 085

**التاريخ:** الاثنين 01 رجب 1444هـ (23 يناير 2023م).

**الرئاسة:** السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.

**التوقيت:** ساعة وسبع وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة الثلاثين زوالا.

**جدول الأعمال:** جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان لتقديم تدخلات رؤساء وممثلو مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيين غير المنتسبين على إثر المواقف الأخيرة الصادرة عن البرلمان الأوروبي اتجاه بلادنا.

**السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

حضرات السيدات والسادة،

يعقد برلمان المملكة المغربية جلسة خاصة على إثر تصويت البرلمان الأوروبي على توصية غير مفهومة المعنى والمغزى.

إن مكونات المجلسين وهم يدركون جميعا خلفيات موقف البرلمان الأوروبي وطبيعته وسياقاته، يجتمعون اليوم لتقييم هذا الموقف وتوضيح أبعاده ومغالطاته للرأي العام الوطني والدولي.

أفتح باب المداخلات وأعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار في حدود أربع دقائق، تفضل السيد الرئيس السيد محمد غياث.

**النائب السيد محمد غياث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:**

السيد الرئيس،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

عقد البرلمان الأوروبي جلسة في غياب أغلبية الفريق الأول للحزب الشعبي الأوروبي، الذي رفض بقيادته وبعض أعضائه المشاركة في عملية ظاهرها الدفاع عن حقوق الإنسان وحرية الصحافة وفي طياتها دسائس وأجندات ومصالح تقاطعت لتنتج موقفا سوراليا.

يطالبون بعدم التدخل في شؤون برلمانهم الداخلية، لكن سمحوا لأنفسهم بل نصبوا أنفسهم أوصياء على الغير، يحتقرون مقررات قضائية استوتت كافة شروط المحاكمة العادلة، وصادرة عن سلطة مستقلة حصنها الدستور المغربي والقوانين المنظمة لها وفق المعايير الدولية.

يريدون صناعة صورة مظلمة عن الحريات والحقوق، لكن تناسوا حقوق الغير التي يكفلها القانون للجميع على قدم المساواة، فالحقوق غير قابلة

النائب السيد أحمد تويزي رئيس فريق الأصالة والمعاصرة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الأمين.

السيدان الرئيسين،

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب ومجلس المستشارين، من أجل التعبير عن موقفنا الراض لما صدر عن البرلمان الأوروبي من تهجم واضح وممنهج على بلادنا، وتدخل سافر في شؤوننا الداخلية ومحاولة يائسة للتأثير على القضاء المغربي المستقل.

وسوف نتكلم بالصراحة اللازمة مع شركائنا الذين تجمعنا معهم لجنة مشتركة برلمانية، يتم فيها طرح ومناقشة جميع القضايا وبطريقة مسؤولة، زيادة على أن المغرب شريك من أجل الديمقراطية مع مجلس أوروبا، لنقول لكم كيف يمكن المؤسسة تقول على نفسها أنها تدافع عن مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون أن تسمح لنفسها بانتهاك سيادة دولة شريكة، من خلال إهانة نظامها القضائي والتشهير بسلطتها الوطنية؟ كيف يمكن الادعاء بالدفاع عن العدالة والانحياز في ذات الوقت للجلادين وتجاهل أئبن الضحايا؟ كيف يمكن للشعب المغربي بأحزابه ومنظماته ومؤسساته أن يفهم هذا الاستهداف في مجال حقوق الإنسان؟ علما أن هذا الملف طواه المغرب منذ سنين بدءا بالإنصاف والمصالحة، والمصادقة على أحدث المعاهدات الدولية المؤطرة لحقوق الإنسان واستقلال القضاء، في حين أن بعض الأنظمة تمارس اعتقالات بالجملة وغير قانونية ومحاكمات صورية يتعرض لها السياسيون والصحافيون والبرلمانيون، وصلت في بعض الأحيان إلى مصادرة الدولة وحل مؤسساتها، واستخدام القضاء العسكري ضد المدنيين. هذا السلوك المزوج يزيل عن البرلمان الأوروبي وقراراته ضد بلدنا كل المصادقية والاستقلالية.

إن بلدنا لم يعلن الحرب على دولة من دول الاتحاد لكي تشتغل مؤسسة البرلمان الأوروبي كل هذا الوقت (مناقشة 6 تعديلات وجلسات للنقاش العام وتقريرين)، لصياغة قرار تحت الطلب مليء بالمغالطات كان وراءه في الكواليس بلد كنا نعتقد أنه شريك وصادق موثوق، ولكن رائحة الغاز أفقدته صوابه ووعيه.

نقول ذلك لمن لا يعرف معنى "تغريب"، معناها الحقيقي أن المغرب إذا عاهد وفي، وإن هذا الاستهداف المنهج ضد بلدنا لن يزيد المغاربة إلا وحدة وتماسكا والتفافا حول مقدساته ومؤسساته. نبه البرلمان الأوروبي إلى أن منطق الابتزاز والتعالي والنظرة الدونية للبلدان الإفريقية لن ينفع مع المغرب، لأن المغرب قد تغير، وعلى من يهمهم الأمر أن يتكيفوا مع هذا التغيير.

إن المغرب ماض في تنويع علاقاته الاقتصادية والسياسية، وتطوير شراكته مع كل البلدان التي تتقاسم معها نفس المبادئ والرؤى، خصوصا الاقتصادية والمالية مع محيطنا الإفريقي في إطار راجح-راجح، ونحن ندرك جيدا أن هذه العلاقة المهيمنة ترعج بعض القوى الاستعمارية التي بنت مجدها وقوتها

على استغلال ونهب ثروات هذه القارة.

إن ما قام به البرلمان الأوروبي لا يعدو أن يكون محاولة فاشلة ومنعدمة الأثر على مصالح المملكة المغربية الشريفة، ونجدد رفضنا القاطع لما جاء في هذا القرار، وفي ذات الوقت سنظل متشبثين بتطوير الشراكة المغربية الأوروبية ومحیوية العلاقات التي تربطنا بمختلف البلدان الصديقة والشقيقة، في إطار احترام سيادة المغرب ووحدته التريية.

ولا يفوتني هنا بهذه المناسبة، أن أحبي موقف الاشتراكيين الإسبان الذين رفضوا دعم المهزلة، وكذلك رئيس الوزراء الإسباني الذي أعرب علانية عن عدم الموافقة على الاعتداء العدواني والمجاني ضد المغرب، ونشدت جراحة على البرلمان الأوروبي الإسباني من حزب الشعب الذين قاطعوا هذا التصويت الموجه إلى المغرب، وشكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية.

النائب السيد نور الدين مضيان رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الرؤساء،

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدالية بمجلسه، والتي تجسد بحق إجماع ممثلي الأمة المغربية، أغلبية ومعارضة، عندما يتعلق الأمر بالمصالح الحيوية للوطن، والتي تأتي في أجواء احتفال الشعب المغربي قاطبة بالذكرى 79 لتقدم وثيقة المطالبة بالاستقلال، والتي شكلت محطة حاسمة في معركة الكفاح الوطني ضد الاستعمار.

أتناول الكلمة للتعبير عن أسفنا الشديد، واستيائنا العميق، واستغرابنا الكبير لما أقدم عليه البرلمان الأوروبي من اتخاذ قرار ما يسمى بـ "وضعية الصحافيين بالمغرب"، بعدما تحركت خيوط حملة شرسة أوقعت هذه المؤسسة التمثيلية في فخ مناورة جديدة تخدم جهات معادية للمغرب، وتمكنت من توريث هذه المؤسسة في محاكمة صورية لبلد يعتبر شريكا اقتصاديا وشريكا ديمقراطيا، ويتمتع بالوضع المتقدم، وحليفا استراتيجيا في مجالات متعددة الأبعاد، بما فيها أساسا: محاربة الهجرة السرية، والإرهاب، والجريمة المنظمة، هدفها التشويش على المسار التصاعدي الذي يعرفه المغرب كقوة اقتصادية صاعدة، متمسك بتسيخ البناء الديمقراطي والنهوض بالحقوق والحريات الأساسية كما هو متعارف عليها دوليا، بلد متشبث بتحسين وحدته الترابية وما عرفته من تطور إيجابي تجسد في مسلسل الاعترافات الدولية المتوالية، بما فيها الدول الأوروبية بمغربية الصحراء.

وأن الهدف من هذا القرار الغريب هو التشويش على الاعتراف المتصاعد

من رئيس المجلس إبلاغ مضامينه إلى البرلمان المغربي، فإننا في الفريق الاشتراكي بغرفتي البرلمان نبلغكم أن رسالتكم قد وصلت.

وعليه، اسمحوا لنا بحق الرد عليكم انطلاقاً مما يجمعنا من شركات تنبني على حسن الجوار ومبدأ عدم التدخل والحرص على ضمان الأمن والسلم العالميين.

اسمحوا لنا في الفريقين الاشتراكيين، أولاً بأن ننعش ذاكرتكم بأن المملكة المغربية قد انخرطت وبكل قناعة ومسؤولية في مسار تجويد وتأهيل نموذجها الديمقراطي، من خلال العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية والحقوقية العميقة والجريئة، من أبرزها الإعلان عن هيئة الإنصاف والمصالحة لتحقيق المصالحة الوطنية، وتكرست هذه الإصلاحات بإصدار دستور 2011، الذي أرسى فعلياً مرتكزات دولة المؤسسات وكرس مبدأ الاختيار الديمقراطي، وأقر منظومة من هيئات ومؤسسات دستورية معنية بحماية حقوق الإنسان والحريات والنهوض بها، حيث توجع المغرب هذا المسار الإصلاحي بالانخراط الفعلي في منظومة حقوق الإنسان الدولية، والافتتاح الطوعي على الإجراءات الخاصة، والتي توجت بزيارة العديد من المقررين الخاصين وفرق العمل بوثيرة متواصلة، وكذا تقديم المملكة تقارير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتفاعل مع آليات الاستعراض الدوري الشامل.

اسمحوا لنا في فريقنا بأن نغبر لكم عن استغرابنا بأن يترك مجلسكم الموقر كل هذه المسارات والآليات الأهمية التي تناقش مختلف الحالات التي اخترتم الحديث عنها واستبدالها بخلق "حالة طوارئ استثنائية"! مظهرها حقوقي للدفاع عن حرية التعبير والرأي وحقيقتها سياسية لا تخفى على أحد لتصرف مختلف الأزمات التي تحاصركم.

اسمحوا لنا في الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب والمستشارين، بأن نطلب منكم التحلي ببعض التواضع والتخلي عن موقع الأستاذ الذي تحبون القيام به وأتم تقدّمون الدروس للآخرين، وأن تعترفوا من ذواتكم أن مظهر الرشوة الذي ظهر في منظومتكم هو منتج خاص بكم، ودلالته.. هو منتج خاص بكم ودلالة فساد قيمي ومؤسسي عندكم، يجب معالجته من داخل منظومتكم لا البحث عن طرق تصديرها للآخرين بتعال وتكبر.

وإذا كان من الصعب عليكم التخلص من هذه الطبيعة الاستغلالية، فإنه يسعدنا -أمام صحوة ضميركم هذه- أن نذكركم ببعض القضايا الإنسانية التي كان من المفروض أن تحظى باهتمامكم.

سيكون مفيداً أن تصدروا قراراً بفتح تحقيق حول ما حدث في أوروبا خلال فترة "كوفيد"، لقد تركتم دولا مثل إيطاليا وإسبانيا تواجه الوباء القاتل ومصيرها بأناية مقبلة، تركتم كبار السن يموتون بالمستشفيات ودور العجزة بدون أي إحساس بالذنب، وتحول بعض منكم بدون حياء إلى قرصنة للدواء في الجو والبر.

سيكون مفيداً أن تصدروا قراراً لحكوماتكم لإيقاف تصنيع الأسلحة وبيعها

لمجموعة من الدول الأوروبية بمغربية الصحراء بالدرجة الأولى، بما فيهم دون ذكر الأسماء من ألمانيا وإسبانيا وغيرها من الدول الأخرى.

إننا نرفض رفضاً قاطعاً، وندين بشدة مثل هذه الممارسات الاستفزازية، والمؤامرات الابتزازية التي تخوض حرباً فاشلة بالوكالة لخدمة أجندة جيوب-استراتيجية، والتي لن تزيد المغرب، ملكاً وحكومة وشعباً، إلا قوة وصموداً في الدفاع عن مصالحه الحيوية ووحدته الترابية وتحصين سيادته وتعزيز شراكته المتعددة.

كما نسجل رفضنا المطلق لمثل هذه المحاولات اليائسة التي تعتبر تدخلا سافراً في الشؤون الداخلية للمملكة المغربية، بما فيها الشأن القضائي الذي يتميز باستقلالية السلطة القضائية، من خلال التوظيف الرخيص لورقة حقوق الإنسان بناء على ادعاءات باطلة، وأحكام جاهزة، وتقييم غير دقيق وتعامل منحاز، بعدما أصبحت هذه المادة غير صالحة للاستعمال ومنتهية الصلاحية. في الوقت الذي يتجاهل فيه البرلمان الأوروبي ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات بمجموعة من الدول، وبما فيها الدول الأوروبية ضد المهاجرين، والمس بمشاعر الأقلية المسلمة عندما يتم إحراق المصحف الشريف، والممارسات العنصرية في الحياة العامة والخاصة، بما فيها الولوج للشغل وغيرها من مظاهر الكراهية.

وسيظل المغرب وفيا للعلاقات المتميزة مع الاتحاد الأوروبي، على أساس مبادئ التكافؤ، على أساس مبادئ التكافؤ، والاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، إيماناً منه بأن علاقات الشركات المتعددة الأبعاد أقوى من أن تخضع لمثل هذه الممارسات الاستفزازية الرخيصة.

شكراً لكم.

**السيد الرئيس:**

شكراً السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

السيد الرئيس السبي عبد الرحيم شهيد.

**النائب السيد عبد الرحيم شهيد رئيس الفريق الاشتراكي:**

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان المحترمون،

اسمحوا لي أن أتناول الكلمة باسم الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب ومجلس المستشارين بهذه المناسبة، واسمحوا لي في البداية أيضاً أن أشكر رئيس الوزراء الإسباني ومن خلاله نواب الحزب الاشتراكي الإسباني بالبرلمان الأوروبي على موقفهم الشجاع من هذه المغامرة.

اسمحوا لي، وبعد إذنكم السيد الرئيس، من خلال هذه الكلمة أن أتوجه بالكلام مباشرة إلى السادة النواب بالاتحاد الأوروبي:

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

حيث أنكم في ختام القرار الذي أصدرتموه يوم 20 يناير الجاري، طلبتم

دماء أبنائه، وترملت نساؤهم، وتيمم أبنائهم، وأتكلت أمهاتهم. مغرب القيم والعيش المشترك، هو نفسه الذي واجه به المغفور له محمد الخامس حكومة (Vichy)، ورفض التنازل عن حقه في حماية مواطنيه، مما اختلفت الديانات والمعتقدات.

هو المغرب نفسه الذي ساهم أبنائه بسواعدهم في بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وهو البلد الذي انخرط مجد في حماية أمن هذه القارة من الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

الشراكة الحقيقية يا سادة، ليست الوصاية أو العنجهية، وإنما الاحترام والندية، بعيدا عن الابتزاز والمساومة والنظرة الدونية.

إننا نعرف غطاء البئر وما يخفيه عمق البئر من مياه آسنة، مضمخة برائحة الغاز المفقود والموعود، كما نحفظ عن ظهر قلب تلك السيناريوهات المشروخة التي يتم إخراجها من الرفوف، كلما حل أجل تجديد اتفاقية الفلاحة والصيد البحري.

لن نقبل أبدا لي الذراع والنكوص عن المكتسبات التي حققتها بلادنا في الحريات، وترسيخ حقوق الإنسان، كما لن نسمح إطلاقا بالمساس باستقلالية القضاء وسيادة العدالة ببلادنا.

ولنا من الجرأة والشجاعة ما يجعلنا نعترف بنواقصنا، ونصح مسارنا لتقوية مؤسساتنا بعيدا عن الوصاية والإملاءات وحشر الأنوف، إملاءات وحشر الأنوف بنية ظاهرها ما يشبه الحق، وباطلها كل الباطل، ثم هل هي الصدفة أن يجرق كتاب الله في بلد أوروبي يتزامن مع الجلسة المغلقة لبرلمان، أين البرلمان الأوروبي من هذه الجريمة النكراء التي تغذي الكراهية والتطرف وتجهز على الحقوق والحريات؟ أين أسطواناتها المشروخة حول حوار الحضارات والأديان؟ أين حقوق الصحراويين المغاربة المحتجزين في تندوف والذين يعيشون في ظروف مزرية وفي غياب تام لأدنى حقوق الإنسان؟ أين صوت البرلمان الأوروبي الذي يتباكى على حالات معزولة لا زالت معروضة على القضاء؟

ومن موقف المسؤولية والحكمة والتبصر كما سابق عهدنا لن نسقط في فخ الاستفزاز والاستفزاز المضاد ولا في مصيدة القطيعة فنحن مع الاتحاد الأوروبي محكومون بالتعاون المثمر وبتسيخ شراكة متميزة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، فالمغرب دولة مستقلة كاملة السيادة تمارس حقها المشروع في تنوع شراكاتها ومعترتها بانتمائها وعمقها الإفريقي. وقبل الختام، أتوجه بعبارة التقدير والاحترام إلى زميلاتنا وزملائنا بالبرلمان الأوروبي الذين ترفعوا عن المشاركة في مهزلة رخيصة، في موقف شجاع حرص على إنقاذ ما تبقى من سمعة أوروبا التي كانت ممدا للديمقراطية والقيم الكونية المشتركة النبيلة، وبه وجب الإعلام. شكرا.

في العالم لسنة واحدة فقط، وتخصيص ميزانياتها لمحاربة الفقر ومواجهة الأوبئة والتغيرات المناخية، هذه الأسلحة التي تصوتون عليها بدم بارد هي التي تقتل الأطفال والنساء والشيوخ في كل بقاع العالم، وهي التي تخلق ملايين المهجرين والأجانب.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارات تطلب من حكوماتكم الاعتذار عن ماضيها الاستعماري المهجى في كل بقاع العالم، خاصة في قارة إفريقيا وعن استنزاف ثرواتها وإمكاناتها التي بفضلها اغتنت قارتكم وما زالت تغتني.

سيكون مفيدا وليس أخيرا، أن تكون لكم الجرأة بأن تصدروا قرارات لتصحيح ما قامت به دولكم تحت شعار الحرية وحقوق الإنسان بالعديد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، خلال فترة الربيع العربي، والتي حولتها حكوماتكم إلى دول غير مستقرة تحت رحمة الحرب الأهلية والإرهاب والطائفية.

السادة،

حين نذكركم بهذا، فلنقول لكم بأنكم بهذه الطريقة من التفكير والتعامل، غير منسجمين مع أنفسكم، وأنكم غير مؤهلين أخلاقيا لإعطاء الدروس للآخرين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للفريق الحركي، السيد الرئيس محمد والزين.

بالنسبة للإخوة المتدخلين اللي ما كلش، يمكن له يمد الرئاسة بالمداخلة ديالو باش تضمن في المحضر كاملة.

النائب السيد محمد والزين باسم الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة ممثلي مجلسي الأمة،

مداخلتنا اليوم باسم الفريقين الحركيين بمجلسي البرلمان، اخترنا لها عنوان "في اجتماع مغلق، ودون سابق إنذار، تغتصب سيادة الأقطار".

رسالتنا اليوم ليست وجهتها البرلمان الأوروبي فحسب، بل هي صرخة روح موجهة إلى الضمير الأوروبي الحي ودق لناقوس الخطر بينه لخطورة المنزقات الأخلاقية التي سقطت في مستنقعها جزء من النخبة السياسية في القارة الشالية.

لسنا في موقع دفاع عن النفس أمام مسرحية رديئة، وإخراج أرد.

فقط نجهز اليوم أمام مسامع العالم بصوت الأمة المغربية الخالدة، التي عاشت ولا تزال على مبادئ القيم والشريعة، على الضمير الأوروبي أن يقوم بـ (Flash-back) سريع لإنعاش الذاكرة.

المغرب يا سادة، ذلكم البلد المستهدف بمثل هكذا مواقف، شارك أبنائه في الدفاع عن الحرية والحق في الأرض بأوروبا في مواجهة النازية، وسكبت

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

**النائب السيد شاي بلعسال رئيس الفريق الدستوري الديمقراطي**

**الاجتماعي:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في هذه الجلسة المنعقدة حول "المواقف الأخيرة للبرلمان الأوروبي اتجاه المغرب"، وبما أسماه "وضعية الصحفيين بالمغرب".

السيدان الرئيسان،

إن أول ما يثير استغرابنا وتساؤلنا هنا هو أحقية البرلمان الأوروبي في توجيه أوامره إلى سلطات بلادنا، والذي يعد نموذجا في تشييده لمعار متكامل لدولة الحق والقانون ومنظومة قوية لحماية حقوق الإنسان، بمؤسسات فاعلة ونظام قضائي نزيه ومستقل بذاته وحرص على حماية الحقوق والحريات المكفولة بالدستور والقانون، ومعزز بنظام الصحافة الوطنية المستقلة بدورها، تشرف عليها هيئة مهنية منتخبة، استنكرت بشدة هذا القرار كما استنكرته السلطة القضائية والقضاة ونادي قضاة المغرب الذي يمثل جسم القضاء الوطني ويدافع عن صيانة الحقوق والحريات.

السيدان الرئيسان المحترمان،

إننا في فريقنا لا نقبل بأي شكل من أشكال تدخل جهات أجنبية، في خرق سافر للسيادة القضائية الوطنية، في محاولة للتأثير على المقررات القضائية المحصنة بدستور المملكة، وبالمواقف السولية والأمية التي صادق عليها المغرب.

إن شراكتنا مع الاتحاد الأوروبي لا تعني مطلقا وصاية برلمانية على بلدنا الملتزم والمتعاون مع مختلف بلدان الاتحاد الأوروبي، أمنيا واقتصاديا وسياسيا، كما يشهد بذلك قادة بلدانها.

كما ندعو البرلمان الأوروبي إلى الاحتكام إلى منطق العدالة والموضوعية والكيل بنفس المكيال حينما يبني قراره على قضايا معروضة على القضاء، لأسباب أخلاقية تتعلق بالحق العام ولا علاقة لها بممارسة مهنة الصحافة، قضايا تتعلق بانتهاكات واعتداءات جنسية ثابتة من أشخاص محسوبين على مهنة الصحافة.

كما نتساءل، كيف يقبل أعضاء البرلمان الأوروبي تعطيل حماية حقوق المرأة المشتكية من هذه الاعتداءات والدفاع عن المعتصمين باسم حقوق الإنسان للإفلات من المحاسبة والعقاب؟

السيدان الرئيسان،

بناء على هذه الوقائع والمعطيات، فإننا في فريقنا نعتبر أن كل ما صدر عن البرلمان الأوروبي هو الانتهاك الحقيقي للسيادة القضائية والقانونية، والسيادة لبلد شريك يبذل جهودا كبيرة لحماية الحدود الجنوبية لبلدان الاتحاد الأوروبي من الهجرة غير القانونية المؤطرة من جارتنا الشرقية مع التصدي للنشاط الإرهابي والتجاري في البشر في منطقتنا.

إننا في فريقنا نؤكد مرة أخرى للبرلمان الأوروبي، أن الملفات المفبركة والمعتمدة لن تؤثر ولن تنال من ثباتنا على مواصلة مسيرتنا التنموية وتنويع شركائنا وفق ما يخدم مصالحنا ومصالح شركائنا، ملتزمين بالدفاع عن الاستقرار والأمن واحترام السيادة والاستقلالية لجميع بلدان العالم، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده. وشكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التقدم والاشتراكية.

السيد الرئيس، السي رشيد حموي.

**النائب السيد رشيد حموي رئيس فريق التقدم والاشتراكية:**

السيدان الرئيسان،

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

نساء ورجال الصحافة،

إن فريق التقدم والاشتراكية يضم صوته عاليا إلى الإجماع الوطني الراض لادعاءات البرلمان الأوروبي، ويعبر عن شجبه وإدائه للموقف السلبي الذي اتخذته إيذاء بلادنا.

وهي مواقف ندرك جيدا أن الجهات التي تقف وراء تحريكها معروفة بعدائها للمغرب وسعيها بكل الأساليب والمغالطات نحو الإساءة إليه والإضرار بصورته.

ولهؤلاء وغيرهم نقول "إن مغرب اليوم ليس هو مغرب أمس".

ونعتقد أن حقوق الإنسان وحرية التعبير التي دجج بها البرلمان الأوروبي بيانه المرفوض ما هو سوى مطية تستغل في التهجم غير المقبول على بلادنا، ومحاولة قديمة جديدة لابتزازنا سياسيا والتعامل علينا من أطراف، مع الأسف، كنا نعتبرها صدقة لنا داخل الاتحاد الأوروبي.

ومن المؤسف أن نشهد انسياق أوساط عديدة في البرلمان الأوروبي مع هذا التوجه المسيء إلى سمعة بلادنا ومصالحه، وإلى وضعية الشراكة الاستراتيجية التي تجمعنا مع الاتحاد الأوروبي.

وهو انسياق وراء موقف غير سوي، لم يستحضر مواقف سابقة للاتحاد الأوروبي نفسه عندما اعتبر في مناسبات عديدة أن المغرب هو صاحب الرصيد الأكثر تقدما في محيطه الإقليمي في مجال حقوق الإنسان والحريات

وتتموي طموح وواعد، طبعا مستهدف بالتشويش والإرباك ممن يتصرفون بعقلية الاستعمار والهيمنة ومنطق الحماية والتبعية.

ما الذي وقع؟ احنا مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2000 كين الاتفاق الأوروبي- متوسطي، في 2003 دخلنا في الشراكة، الوضع المتقدم في 2008، التقارير في 2013؛ 2015؛ 2019 و2021 كلها سليمة، حتى التقرير الأخير ديال 2022 في الفقرة 81 عادي.

ما الذي وقع؟ الذي وقع هو أن هذا المسار ديال التقدم ديال البلاد ديالنا أصبح يزجج، أصبح يزجج. أصبح يزجج.

هذا المسار الذي يظهر في السياسة كما في غيرها من المجالات تابع العالم جزء منه في منافسات كأس العالم ديال قطر 2022، حيث حقق منتخبنا إنجازا تاريخيا بوصوله إلى نصف النهائية وهو إنجاز كروي كبير، ولكن كذلك بالقيم التي نثرها لابعوه في ملاعب قطر، وتابعتها الملايين في كل البلدان والقارات، قيم الأسرة الجامعة، قيم ابتغاء رضاء الخالق، رضا الوالدين، قيم الصبح بالتوحيد، رمزا وصوتا، والانتصار لقضايا الأمة من خلال رفع علم فلسطين، كل هذا على مرأى ومسمع من الجميع، وخاصة المسؤولين السياسيين من أوروبا، الذين حضروا في بعض مباريات المنتخب الوطني، ومنهم من سبق له أن اعتبر بوقاحة شتم الرسول صلى الله عليه وسلم أنه حرية تعبير، وإحراق المصحف خلال الأسبوع الماضي بالسويد يعتبرونه حرية تعبير كذلك الذي ندينه بالمناسبة أشد إدانة.

وهي مناسبة، من منطلق قناعة حزبنا الراسخة ومرجعياته الوطنية الثابتة في الدفاع عن سيادة ووحدة وهوية وطننا، إدانتنا القوية لقرار البرلمان الأوروبي ورفضنا الجازم لكل الإملاءات الخارجية، أيا كان مصدرها وتحت أي عنوان أو ذريعة كانت وفي أي موضوع كان، وهو موقف مؤسس على رفض الحزب المبدئي والمطلق لكل المؤامرات وكل الإملاءات من أي جهة كانت.

إن تعبيرنا وتعبير حزبنا عن موقفه الراض والمدين لكل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لبلدنا، هو موقف من موقع حزب وطني مسؤول ومستقل، وفي موقع المعارضة كما كان في موقع المساهمة في الحكومة.

إذ بقدر ما يرفض بقوة هذه الوصاية الاستعمارية، لا يتردد في التنبيه إلى الاختلالات الموجودة والمطلبة بمعالجتها في إطار السيادة والمؤسسات الدستورية.

ونؤكد في العدالة والتنمية، أن عزم بلادنا على صيانة استقلالية قراره وتحصين سيادته ووحدته الوطنية والترازية، لا يعادله إلا حرصه الكبير على مواصلة إقرار الحقوق والحريات الدستورية، ومعالجة كل الإشكالات المرتبطة بها، والتي لا تتوانى قواه الحية وأبنائه البررة، في إثارتها والدعوة إلى معالجتها، دون ما حاجة لأي تدخل أجنبي أو وصاية خارجية.

السادة الرؤساء،

والديمقراطية.

وهذه هي الحقيقة التي قفز عليها البرلمان الأوروبي، وكأننا به كان يصد الحديث عن بلد آخر من المنطقة.

واليوم يحدث هذا التحول الغريب الذي لم يكثرث مع الأسف الشديد للدور الاستراتيجي لبلادنا بالنسبة لأوروبا في علاقاتها وشراكتها جنوبا. لكل هذه الاعتبارات، فإننا في فريق التقدم والاشتراكية نؤكد أن مغربنا سوف يظل ثابتا وصامدا في مواجهة كل الإساءات والمناورات المغرضة، وسيواصل مساره بثقة أكبر في قيادته وبتلاحم وطني أقوى بين شعبه ومؤسساته وعلى رأسها المؤسسة الملكية.

إننا على غرار كافة الأمم لم نصل إلى درجة الكمال في البناء الديمقراطي والحقوق، وفي نفس الوقت نسجل بإيجاب وباعتزاز مستوى تقدمنا الحاصل على كافة المستويات.

نعم، إننا كمغربيات ومغاربة أدرى بما حققناه ونحققه، وندرك أيضا نقائصنا وما يجب علينا القيام به، وسنواصل نضالنا في التقدم والاشتراكية إلى جانب كل القوى الحية في وطننا من أجل الإرتقاء بمسارنا التنموي وتوطيد بناثنا الديمقراطي.

ونعتقد أن قوة بلادنا تكمن في صلابته الداخلية وفي مضيه قدما في تسريع وإنجاز المسلسل الوطني للتحديث والإصلاح، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وديمقراطيا وحقوقيا، كما يستدعي الأمر الطي المترفع وبالأسلوب المناسب لبعض الملفات التي يستغلها الخصوم في التهمج السخيف على بلادنا. إن هذا هو السبيل الأنجع لرفع التحديات الوطنية الداخلية أولا، ثم إنه أفضل جواب على الأطراف المناوئة لبلادنا، حيث أننا وطن ينبر طريقه بنفسه، بشكل حر ومستقل، في مسيرته القوية والهادئة نحو التقدم والتنمية والديمقراطية، ولن نخضع للابتزاز، ولن نخضع للضغط، ولن نخضع لليد والتعالي تحت مبررات ومغالطات وأكاذيب.

وشكرا.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للمجموعة النيابية للعدالة والتنمية.

السيد الرئيس، السي عبد الله بووانو.

**النائب السيد عبد الله بووانو رئيس المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

يشرفني باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية أن نساهم في هذه الجلسة الوطنية المشتركة، في إطار الإجماع الوطني الذي ميز أمتنا عبر تاريخها الطويل في مواجهة الحملات التي تتعرض لها، إيمانا منا بأن المسار الذي خطته بلادنا في مجالات مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، هو مسار بناء ديمقراطي

**السادة البرلمانيون،**

في هذا الصدد، ننبه إلى الانحراف الخطير الذي تعرفه، للأسف، بعض مؤسسات الاتحاد وعلى رأسها البرلمان الأوروبي، الذي تحول إلى منصة تسخرها بعض دول الاتحاد في مساعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، بعد أن فشلت في فرض سياساتها وتصوراتها على بلدنا للحد من تطوره التمتوي، ومن افتحاحه على محيطه، ومن تنوع شراكاته، في اعتزاز بهويته وثوابته وسيادته ووحدته.

وأصبحت هذه الدول تتخفى وتسخر من وراء الستار وبشكل مفضوح البرلمان الأوروبي لممارسة الابتزاز والضغط بالوكالة على المغرب المغلف بالدفاع عن الحقوق والحريات، التي يغيبها ويستدعيها بطريقة ميكيفيلية حسب الأحوال والظروف.

في الأخير، إن هذا القرار، سواء من حيث خلفياته والقائمون عليه أو من حيث تركيبة داعميه والمصوتين عليه، أمر يعد انحرافا، وهو أمر مرفوض، نرفضه وندينه بقوة، وسنعمل إن شاء الله على أن نواجهه في الميدان وفي الاتحاد الأوروبي وبالبرلمان الأوروبي.

شكرا لكم.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

**المستشارة السيدة هناء بن خير باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة أعضاء البرلمان المحترمون،

نعبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، عن رفضنا وإدانتنا للقرار الذي صوت عليه البرلمان الأوروبي، ونؤكد أنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال، أن يمس بالمسار الديمقراطي والحقوق الذي قطعته بلادنا، والذي حظي بتنويه وإشادة دولية على الدوام، لا سيما من خلال عرض تقارير المملكة المتوالية أمام مجلس حقوق الإنسان.

وكذا من خلال افتتاح بلادنا الخلاق على سائر آليات المعاهدات الأمية وكذا الإجراءات الخاصة.

فهذا المسار الديمقراطي الحقوق لا يمكن أن ينال منه تحامل ألفناه أو مسرحية رديئة الإخراج أو رغبة متعالية في المساس بالسيادة القضائية للمملكة المغربية من طرف من أثبت الزمن أنهم يكيلون بمكيالين وأن ملف حقوق الإنسان لديهم ليس إلا آلية للضغط والابتزاز والكسب السياسي.

فالتدخل السافر في القضاء المغربي ومحاوله التأثير عليه في قضايا مازال

البعض منها رائجا، لا يمكن أن يقابل إلا بالإدانة والشجب والرفض.

لذلك، نعتبر في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بمجلس المستشارين، أن قرار البرلمان الأوروبي الأخير اتجاه بلادنا، خطوة خاطئة وطمعنة غادرة لشريك موثوق لطلما ظل بالنسبة لشرفاء العالم وأصحاب الضائر الحية نموذجاً استثنائياً للتطور الديمقراطي في منطقة مضطربة.

وعليه، نؤكد اليوم أن مثل هذه القرارات لن تخدم مسار الشراكة المغربية الأوروبية، كما أنها لن تنال من نزاهة العدالة المغربية التي تؤكد اليوم دعمنا الكامل لها والموصول لها، موقنين أن أحكامها هي عنوان الحقيقة دون إملاءات ولا وصاية خارجية تحن إلى زمن الحماية والمحتمين.

إن أبلغ جواب على هذه الافتراءات والادعاءات التي اعتمدت على سماع طرف واحد متحامل ضد المملكة المغربية، والذي يغيظه تزايد الحضور الكبير لبلادنا كقوة إقليمية هو المضي قدما في المسار الديمقراطي والحقوق، والذي يبرعه جلالة الملك -حفظه الله- بانخراط كافة مكونات الأمة وقواها الحية.

**السيدات والسادة،**

إن الدولة المغربية التي تجر وراءها إرثا تليدا في الدفاع عن سيادتها واستقرارها ووحدتها ترابها، والتي وقفت القوى الاستعمارية في الماضي عاجزة عن النيل منها لعقود، لن تنال منها بعض الحملات الإعلامية الغريبة، التي أدمنت التعالي وألقت الكذب والبهتان مسكونة في ذلك بعقدة التعالي، والتي لن يقبلها الشعب المغربي المجمع على ثوابته ومقدساته، والذي يؤكد اليوم كما في الماضي على أن هذه القرارات والحملات ينطبق عليها قوله تعالى: "فأما الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض" صدق الله العظيم. ختاماً، إذ نثمن البلاغ الصادر عن البرلمان العربي ونؤيد جملة وتفصيلاً مضامين البلاغ الصادر عن المجلس الأعلى للسلطة القضائية، وكذا فحوى البلاغ الصادر عن المجلس الوطني للصحافة حول هذا القرار المرفوض والمدان، وندعو إلى التعبئة واليقظة لمواجهة المؤامرات التي تحاك ضد بلادنا، والتي تستهدف النيل من مؤسساتنا الوطنية وفي مقدمتها السلطة القضائية، التي ضمن الدستور المغربي كما المرجعية المعيارية البولية ذات الصلة استقلاليتها (وأسطر على استقلاليتها)، من أي شكل من أشكال الضغط مهما كان مبرره ومصدره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

**المستشارة السيدة نائلة مية التازي باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

المستشار السيد نور الدين سليك باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الرئيسان المحترمان،

أخواتي، إخواني ممثلي الأمة المغربية بالبرلمان المغربي بغرفتيه،

اسمحوا لي أن أتوجه إلى رئاسة البرلمان الأوروبي، لنقول لها بأنه لا يمكن لأي كان داخل أو خارج المغرب أن يزايد على الاتحاد المغربي للشغل فيما يخص مجال حقوق الإنسان والحريات، أكانت عمالية أو مرتبطة بحقوق الإنسان بشكل عام، لأنه لم يؤسس على مطالب عمالية صرفة، بل من أجل المغرب واستقلاله، حيث أن الاستعمار أدى إلى بزوغ طبقة عمالية نتيجة اصطدام حضارتين مختلفتين كانت تبحث لها عن تنظيم وطني معبر أصيل صادق وأمين.

هكذا، أنه ومنذ سنوات النشأة، ارتبط بالمغرب وبمصالح المغرب، وعلى نفس النهج، ها هو اليوم وإذ يطالع بمهامه الوطنية على المستوى الدولي، فإنه لا يمين على هذا الوطن العزيز بذلك.

فقد تصدى مؤخرا، من خلال أمينه العام الأخ الميلودي المخاريق، بملبورن إلى مشاريع أطروحات كانت تسعى للنيل من وحدتنا الترابية، كما تصدى مؤخرا من خلال الرسالة الموجهة للاتحاد الدولي للنقابات ببروكسيل إلى محاولة السعي إلى إدراج نقطة في اجتماع في جدول أعمال اجتماع المجلس العام المرتقب لهذه المنظمة، وذلك في محاولة يائسة لجر المجتمع النقابي الدولي للنيل من سمعة بلادنا والتأثير على وحدتها الترابية.

الثابت أن المغرب في صحرائه والصحراء في مغربها، فلتتأكد إذا كل القوى الخارجية أنها قناعة وإيمان راسخين لدى كل المغريبات والمغاربة بكل الأطياف، فلماذا ومن جديد هذا الاستفزاز؟ إن الأمر جلي وواضح، فالقوى المتواجدة وراء الستار التي جعلت هذه الفرق تجتمع ليس بالشيء البريء، فخيوطها الناظمة واضحة لأن رائحتي الغاز و (parfum) فأختين والحر بالغمزة.

الذي يجب الافتخار به، أن المغرب لم يعد يراهن على الشركاء التقليديين، بل نوعهم حين اختار شركاء استراتيجيين جدد وفاعلين أساسيين في الساحة الدولية، وله من القوة الضاغطة ما يبوء المغرب مكانته اللاتقة، لم يعد فقط قوة سياسية واقتصادية وطنيا بل انفتح على امتداده الإفريقي وخلق نوعا من المنافسة لمن كانوا يعتبرون أنفسهم أوصياء على هذه القارة الغنية والفنية بثرواتها وإمكانياتها الاقتصادية والثقافية والبشرية.

كما أنهم لم يستسيغوا الإشعاع الدولي الهام لدى كل الشعوب نتيجة ما حققناه في مباريات كأس العالم، حيث لعبنا سقف كل المباريات، التي كانت حكرا على دون العربي والإفريقي، وأقصينا أعتى الفرق.

المغرب أصبح يتعامل الند لند، فبعض مكونات القارة العجوز أصابها الدوخان نتيجة رائحة الغاز، فعوض أن تفضح واقع مخيمات العار بتندوف، نجدها تستفيض غيضا من هذه الإنجازات والرهانات على المستوى الدبلوماسي والرياضي والاقتصادي الذي أصبح يتحكم فيه بارتباط مع ملف

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد العام لمقاومة المغرب، نود أن نعبّر عن استنكارنا ورفضنا القاطع لما صدر عن البرلمان الأوروبي.

نعتبر هذا المسمى قرار رقم 2506 للبرلمان الأوروبي هجوما مباشرا على المؤسسات المغربية قاطبة وتحاملا على القضاء المغربي المستقل.

وأتناول الكلمة انطلاقا من ثلاث خلفيات:

- أولا، كبرلمانية تدافع بصوت عال عن قيم بلدها؛

- ثانيا، بصفتي رئيسة لجنة الخارجية والدفاع الوطني والمغاربة المقيمين في الخارج بمجلس المستشارين، وهنا أسألكم عن توقيت وخلفيات هذا القرار في الوقت الذي يعرف فيه المغرب إصلاحات عظيمة تحظى بتقدير وترحيب دولي واسع؛

- وأخيرا، أتكلّمكم كأمن تحس بمعاناة الأعمام حين يوجد أبنائها في السجون، ولكنني أتكلّمكم كأمرأة وأم لفنائة ولن أتخاذل عن الدفاع عن ضحايا العنف والاعتصاب.

أتوجه إلى بعض البرلمانيين الأوروبيين الذين قالوا: هل يريدوننا أن نرمي بالتقرير لجمعية من 150 صفحة في القمامة لنصدق الدولة المغربية؟

أقول لهاذا البرلمانيون: هل تريدون أن يضرب القضاة بعرض الحائط تقريرا من 500 صفحة للشرطة القضائية والنيابة العامة والمؤسسات لإرضاء بعض الجهات في أوروبا؟

وهؤلاء البرلمانيون أنفسهم الذين صوتوا على هذا القرار ضد المغرب، ضد بلدنا، عرضوا في نونبر 2019 قرارا طارئا ضد إحدى الدول بحجة أنه لا ينبغي "تسييس حقوق الإنسان".

كما أتوجه إلى نفس البرلمانيين عندما صرحوا بأنهم يتقنون في منظومة العدالة بلادهم. ومن هذا المنبر، نؤكد على ثقنتنا الكاملة في مؤسساتنا ونقول أننا لا نشكك في نزاهة قضاء بلادنا.

لقد هاجم البرلمان الأوروبي المغرب، بدلا من الدفاع عن قضية امرأة مغتصبة، ومن العجيب أنه في الوقت الذي يتم فيه في أوروبا إدانة جرائم الاعتصاب، فإنه بالمقابل فالمرأة المغربية والمرأة الإفريقية ليس من حقها الحصول على محاكمة عادلة، وهو ما دفعنا إلى التساؤل عن اللوبيات والخلفيات التي أدت بالبرلمان الأوروبي إلى اعتراف هذا الخطأ الجسيم في حق شريك أساسي واستراتيجي، وسيظهر التاريخ ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**السيد الرئيس:**

شكرا السيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

طبيعة وعدد المصوتين على قرار وتنوع مشارهم وعلاقتهم، وجزء منهم يعتبر إلى الأمس القريب من حلفائنا التقليديين.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لمجموعة العدالة الاجتماعية في حدود دقيقتين.

#### المستشار السيد المصطفى الدحاني باسم مجموعة العدالة الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

في البداية، لا بد أن نشيد بقرار عقد هذه الجلسة للتفاعل القوي مع المحاولات البتيسة لحشر المملكة المغربية في دائرة ضيقة، وسلوكات الابتزاز التي تحاول بعض الجهات المعادية فرضها على بلادنا، وهي فرصة للتأكيد على أن المملكة المغربية دولة عريقة بنت سياستها الخارجية على قيم الاحترام المتبادل لكافة الشعوب والدول، وفق رؤية متبصرة وأخلاقية ومبينة على قيم حضارية راسخة وليس على نزوات مصلحية وظرفية.

وبخصوص هذا التوجه الغريب للبرلمان الأوروبي والتجروء على التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان ومحاولة ابتزازها، فلا نستغرب بعد كل التحولات التي شهدتها العديد من الدول الأوروبية جراء تنامي ظاهرة التطرف السياسي في المؤسسات السياسية للعديد من هذه البلدان، وما رافق ذلك من نزعات متطرفة معادية لكل القيم النبيلة والمنظومة حقوق الإنسان، وهو ما وصل إلى درجات مخيفة من الاستهتار بالشعوب غير أوروبية ومعاداة معتقداتها والعودة إلى عقيدة الانغلاق والمركزية الأوروبية.

وفي هذا الصدد، لا بد أن نؤكد على إدانتنا لكل الممارسات التي تمس بالأمن الروحي لمختلف الشعوب والسلوكات المعادية للديانات السماوية، وخاصة تكرار ممارسة إحراق القرآن الكريم ومهاجمة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، والاعتداء على أماكن العبادة، والتضييق على حرية ممارسة الشعائر الدينية ومحاربة الخصوصيات الثقافية للأقليات الدينية واستغلال المهاجرين، وغيرها من الممارسات التي تعد مظهرا من مظاهر الانحراف في المشهد السياسي الأوروبي.

إن بلادنا ليست في حاجة إلى دروس في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان، فتحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، أكدت المملكة اختيارها في مجال حقوق الإنسان ورسمت هذا الاختيار بتدخلها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس.

وحدثنا الترابية.

سوف لن نشتم المستقبل لأن لنا من الثقة في عدد من شركائنا الواعين بالمصالح المشتركة، ولا يمكن بهذه السهولة التفريط في هذه العلاقات، لكن، خارج منطوق الأستاذ والتلميذ وقرار البرلمان الأوروبي يقوي، مع كامل الأسف، من الطبيعة السياسية للأزمة مع بعض الأوساط داخل أوروبا، ولا يتوافق مع سجل التعاون النموذجي للمغرب مع الاتحاد الأوروبي.

وفي الأخير، فهي صرخة وطنية ضد كل من يسمح لنفسه للتدخل في الشؤون الداخلية للمغربيات والمغاربة، وكذلك فإننا نناشد بقوة عمالية صراحة وزارة الخارجية لخلق إطار للتنسيق دفاعا عن مصالح المغرب الداخلية والخارجية. وشكرا.

#### السيد الرئيس:

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود دقيقتين.

#### المستشار السيد خلهن الكرش باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

إن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين، كانت وستظل مدافعة عن السيادة الوطنية ورافضة لأي تدخل أجنبي في القرار الوطني في مختلف مجالاته وحقوقه، إنه موقف مبدئي يجعلنا نستحضر خطورة ارتهاق القرار الوطني في العديد من المجالات، ومن بينها تدخل المؤسسات المالية الدولية في الاختيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية الوطنية.

انطلاقا من نفس المبدأ، نعتبر اليوم عن رفضنا لقرار البرلمان الأوروبي، بغض النظر عن مضمونه، مثلما سبق وأن عبرنا عن ذلك، قرار البرلمان الأوروبي يثير كذلك سؤال التوقيت: لماذا الآن؟ وماذا تغير بين الأمس واليوم؟ وما هي رهانات كفاءة القرار من أطراف مستخفية المحترفة في الابتزاز في قضايا الاعتقال والمتابعات والمحاكمات؟ وكافة قضايا حقوق الإنسان طرحناها ونظرها في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل هنا في البرلمان، عن قناعة مبدئية.

وإذ نجدد المطالبة بإطلاق سراح كافة معتقلي الرأي ومعتقلي الحركات ووقف المتابعات في حق الأساتذة وكافة النشطاء، فإننا نؤكد على أنه بقدر إصرارنا على طرح هذه القضايا المبدئية ستظل قرارات مؤسساته، إذ نعتبر أن السيادة الوطنية كل لا يتجزأ وأن الدفاع عنها يتبدى بإقرار الديمقراطية الحقيقية ببلادنا وإعمال حقوق الإنسان والقطع مع انتهاكاتها، بما يوفر شروط بناء المغرب القوي القادر على مواجهة كل التحديات.

هذا القرار يسائلنا عن نجاعة استراتيجية دبلوماسيتنا الرسمية، بالنظر

كلمة للسيد رؤوف عبدلاوي معن، في حدود دقيقتين.

**النائب السيد عبد الرؤوف عبدلاوي معن:**

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،  
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،  
السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،  
أيها الحضور الكريم،

اسمحوا لي في البداية، أن أعبر عن إدانتنا للاتهامات التي تضمنها القرار الأوروبي الأخير والذي يستهدف المس باستقلالية السلطة القضائية لبلادنا. وإذ نعبر عن أسفنا الشديد، فإننا نستنكر بشدة التصويت على قرار إدانة المغرب في ملف حقوق الإنسان، فهذه لعبة مكشوفة هدفها واضح هو الضغط على بلادنا ومحاولة رسم صورة ديمقراطية على البرلمان الأوروبي نفسه، في حين أنه يبحث بكافة الوسائل لممارسة الضغط على دولة ذات سيادة وسيء لنظائرها القضائي عن قصد، ويحاول التدخل في إجراءاتها ويملي عليها توجهاته. كما نتساءل في هذا الصدد عن أسباب تجاهل البرلمان الأوروبي للوضع الأمني والحقوق في "تندوف" ووضعية المهاجرين في بعض الدول الأوروبية، ولن يثنى هذا القرار المغرب وأبنائه عن المضي قدما في مسار النموذج التنموي الجديد والخيارات السياسية والنجاحات الدبلوماسية للمغرب التي أضحت تطير النوم عن أعين أعداء الوطن.

ونؤكد في هذا الصدد، أن تزايد الضغوط لن يؤثر على المغرب، بقيادة ملك شجاع ومعه شعب وفي لهذا الوطن العزيز. الحمد لله أن المغرب واثق في مساره الوطني وحكيم في خياراته المتعلقة بسياسته الداخلية والخارجية، بفضل القيادة المتبصرة والرشيده لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله وأيده. كما نعبر عن شكرنا الخالص للبرلمان العربي على موقفه الأخوي الشجاع. كما يجب التأكيد أن هذه المناورات الدينية التي يعتقد منها أنها تحاول الإساءة لصورة الدولة المغربية، ستساهم لا محالة في تعزيز التلاحم الوطني، سلطات وقوى حية ومجتمع مدني، شعارنا الخالد: **الله-الوطن-الملك.**

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة للسيد المستشار المحترم السي خالد السطي.

**المستشار السيد خالد السطي:**

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون والنواب المحترمون،

الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بمجلس

المستشارين، في إطار هذه الجلسة المشتركة.

وفي هذا السياق، لا بد أن نذكر أن بلادنا ليست تلميذا يتلقى الدروس في مجال حقوق الإنسان، فقد قطعنا أشواطاً مهمة في مسار تعزيز دولة الحق والقانون، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك -حفظه الله- بدءاً بإحداث هيئة الإنصاف والمصالحة سنة 2004 والتي شكلت تجربة ملهمة لعدد من البلدان وانهاء بدستور 2011.

نرفض المس باستقلال القضاء الذي تكفله كل المواثيق الدولية ذات الصلة والذي عززته الوثيقة الدستورية ل 2011.

إن خلفيات تصويت البرلمان الأوروبي معروفة ولم تعد تخفى على أحد، وتدخل في باب الابتزاز السياسي والاقتصادي الذي ظلت بلادنا تعانیه. ومن هنا، لا بد أن ننوه بالمواقف المبدئية لعدد من نواب البرلمان الأوروبي الذين انبروا لكشف خلفيات هذا التصويت، ورفضوا جعل البرلمان الأوروبي أداة في يد بعض الجهات مقابل الغاز والبتروال والأورو.

لا بد من استقرار المغرب في تنوع شركائه الاقتصادية والتجارية مع الدول التي تنظر إلينا كشريك وليس كحليف، وتقوية الشراكات جنوب-جنوب للخروج من دائرة الابتزاز والمساومة التي ظلت بلادنا تتعرض لها من طرف بعض الشركاء التقليديين مع كامل الأسف.

وفي الختام، ننوه بموقف البرلمان العربي، وندعو البرلمان الأوروبي إلى التخلي عن منطلق الوصاية الذي يهجه، وأن ينتبه لاختلالات حقوق الإنسان داخل القضاء الأوروبي، وأن يقترح الحلول المناسبة لمعالجتها والتي كان آخرها إقدام متطرفين سويديين على إحراق القرآن الكريم والمس بمشاعر أكثر من مليار مسلم أمام أظفار السلطة السويدية مع كامل الأسف، بالإضافة إلى المعاملة اللاإنسانية لمن يستمون بالمهاجرين السريين في عدد من دول الاتحاد الأوروبي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**السيد الرئيس:**

شكرا.

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة فاطمة التامني.

**النائبة السيدة فاطمة التامني:**

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

نحن في فيدرالية اليسار الديمقراطي نعتبر، وانطلاقاً من ثوابتنا، أن سيادة أي دولة.. المدخل الأساسي لسيادة أي دولة هو إقرار الديمقراطية الحقيقية، وإعمال حقوق الإنسان والقطع مع الاعتقال السياسي وعدم التضييق على حرية الرأي والتعبير، وبالتالي فهذه مناسبة لتجديد دعوتنا والتأكيد على مطلب إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين والمدونين والصحافيين، وإعادة النظر في الدبلوماسية المغربية من أجل تنقية الأجواء ومن أجل التصدي، لأن هكذا يمكننا التصدي لأي مؤامرة، لأي استفزاز ولأي تواطؤ

والسلم الإقليمي والدولي، ويُعتبر ركيزة استقرار ودعمه حسن الجوار وللتفاهم بين الشعوب والحضارات والثقافات.

وأمام هذا الانحراف الخطير من مؤسسة تُفترض فيها الرصانة والقدرة على التمييز بين الحقائق والمغالطات، والعمل على ترسيخ سُموّ المبادئ وصون الحقوق والتشريعات، في احترام تامّ لسيادة الدول الشريكة، فإن برلمان المملكة المغربية بجميع مكوناته، يؤكد ما يلي:

1. يدين البرلمان المغربي بشدة المحاولات العدائية للمساس بمصالح المغرب وصورته، وبالعلاقات المتميزة والعريقة القائمة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والمبنية على القيم والمبادئ المشتركة، والمصالح المتبادلة. كما يعتبر توصية البرلمان الأوروبي تجاوزاً غير مقبول لاختصاصاته وصلحاياته، وتطاولا مرفوضا على سيادته وحرمة واستقلالية مؤسساته القضائية، معربا عن رفضه المطلق لزعزعة الوصاية أو تلقي الدروس من أي طرف كان، مهما كان مستوى العلاقات التي تربطه بالمملكة.

2. يعرب البرلمان المغربي، بكل مكوناته وأطيافه السياسية، عن خيبة أمه إزاء الموقف السلبي، والدور غير البتء الذي لعبته، خلال المناقشات في البرلمان الأوروبي والمشاورات بشأن مشروع التوصية المعادية لبلادنا، بعض المجموعات السياسية المنتمة لبلد يعتبر شريكاً تاريخياً للمغرب، وبأسف لتلك المواقف والممارسات التي لا علاقة لها بالصدق والإخلاص اللذين تقتضيهما روح الشراكة.

3. إن برلمان المملكة المغربية ليس في حاجة إلى إعادة التأكيد على تمسك المملكة بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دولياً؛ حيث تتميز المملكة في محيطها الإقليمي بدنامية مجتمعتها المدني وحيوية ساحتها الإعلامية ومصداقية مؤسساتها وآلياتها المستقلة الفاعلة في مجال حقوق الأفراد والمجموعات، وكذا التزامها الفاعل بالمواثيق الدولية ذات الصلة، ومُضِيهاً قُدماً، بكل إزادية، في ترسيخ وتعزيز دولة المؤسسات والحق والقانون، في إطار التعددية الحزبية والسياسية، وحرية الرأي والتعبير؛

4. يذكر البرلمان المغربي بحرصه على صيانة الحقوق والحريات وسبل ممارستها كاملة، وبمارسته للسلطة التشريعية والتصويت على القوانين ومراقبة عمل الحكومة وتقييم السياسات العمومية. ويعيد التذكير باختصاصه في التشريع في ميادين منها الحقوق والحريات الأساسية المنصوص عليها في تصدير فصول دستور المملكة لسنة 2011، وفي مقدمتها حماية منظومة حقوق الإنسان، والنهوض بها والإسهام في تطويرها، مع مراعاة الطابع الكؤني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئ؛

5. وإذ يذكر البرلمان المغربي بأنه يُعد فاعلاً أساسياً في العديد من المنظمات البرلمانية والإقليمية والجهوية والدولية، ويتمتع بصفة العضوية فيها، يؤكد أنه لم يسبق لأي مؤسسة شريكة أن تجاوزت اختصاصاتها وتجرات على دولة ذات سيادة ومؤسساتها وتدخلت في شؤونها الداخلية، بل تلتزم باحترام

يستهدف الوطن، شكراً لكم.

**السيد الرئيس:**

شكراً.

الكلمة للنائبة المحترمة السيدة نبيلة منيب.

**النائبة السيدة نبيلة منيب:**

السلام عليكم.

السيدات والسادة النواب والمستشارين،

باسم الحزب الاشتراكي الموحد، نساهم في مناقشة قرار تصويت البرلمان الأوروبي على إدانة المغرب.

**أولاً:** نود التأكيد على أن المغرب دولة ذات سيادة، دولة مستقلة بقراراتها لا يمكن إلا أن ندين تلقي أوامر من أية جهات خارجية، ولكن في نفس الوقت يبقى المغرب حريصاً على علاقاته الدولية المتميزة وخاصة مع الاتحاد الأوروبي، الذي منحه سابقاً صفة الوضع المتميز في الشراكة المغربية الأوروبية، ولكن شراكة نريدها راجح-راجح وليس علاقة تبعية واستعمار جديد؛ **ثانياً:** نحن لا ننتظر دروساً من أحد لضمان الحقوق والحريات في بلادنا، حيث أن الأوان لمناقشة قانون العفو العام، للعفو عن معتقلي الحراك الشعبي بالريف وتطبيق توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة من أجل يعني تحقيق كامل للحريات، بما فيها حرية التعبير والرأي، لخلق مناخ الثقة والانفراج وتقوية اللحمة الوطنية المواطنة من أجل تقدم بلادنا وصيانة استقلال قراراتها وكرامة مواطناتها ومواطنيها.

**السيد الرئيس:**

شكراً السيدة النائبة المحترمة.

إذا سمحتم أتلو عليكم نص البيان الذي يصدره برلمان المملكة المغربية: على إثر المواقف الأخيرة الصادرة عن البرلمان الأوروبي اتجاه بلادنا، عقد البرلمان المغربي بمجلسه يوم 23 يناير 2023 جلسة مشتركة، تدخل خلالها رؤساء وممثلو مختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيين غير المنتسبين. وقد أصدر البرلمان المغربي في ختام هذه الجلسة نص البيان التالي:

### بيان صادر عن مجلسي البرلمان

"يُتَدَدُ برلمان المملكة المغربية بمجلسه بالحلمة المغرصة التي تتعرض لها بلادنا، والتي كانت آخر تطوراتها تصويت البرلمان الأوروبي على توصية بتاريخ 19 يناير 2023، ويسجلُ باندعاشٍ وامتعاضٍ شديدين هذه التوصية التي أجهزت على مُسَوِّبِ الثقة بين المؤسسات التشريعتين المغربية والأوروبية ومَسَتْ في الصميم التراكبات الإيجابية التي استغرق إنجازها عدة عقود. ويُأسَفُ البرلمان المغربي لانصباع البرلمان الأوروبي لبعض الجهات المعادية داخله واستدراجه في حملته المضللة التي تستهدف شريكاً عريقاً وذا مصداقية، يضطلع بأدوار كبرى في حماية الحقوق والحريات والدفاع عن الأمن

من جهة أخرى.

- ✓ وتأسيساً على ما سبق، قرر البرلمان المغربي بمجلسيه، ابتداءً من اليوم: إعادة النظر في علاقاته مع البرلمان الأوروبي وإخضاعها لتقييم شامل لاتخاذ القرارات المناسبة والحازمة؛
- ✓ تبليغ رئاسة البرلمان الأوروبي بحضور هذه الجلسة متضمناً للمواقف والمداخلات التي تقدم بها رؤساء وممثلو الفرق والمجموعات البرلمانية والبرلمانيون غير المنتسبين خلال هذه الجلسة؛
- ✓ تبليغ رئاسة البرلمان الأوروبي، أيضاً، بالقرارات التي ستتخذ لاحقاً".

الرباط 23 يناير 2023.

شكراً.

رفعت الجلسة.

#### الملحق:

المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

#### 1) مداخلة النائب السيد محمد غيث رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار:

حضرات السيدات والسادة،

عقد البرلمان الأوروبي، جلسة في غياب اغلبية الفريق الأول، الحزب الشعبي الأوروبي، الذي رفض بقيادته وبعض أعضائه المشاركة في عملية، طأهزها الدفاع عن حقوق الانسان وحرية الصحافة، وفي طياتها دسائس وأجندات ومصالح تقاطعت لثنيج موقفا سرياليا.

- يطالبون بعدم التدخل في شؤون برلمانهم الداخلية، لكن سمحوا لأنفسهم، بل نصّبوا أنفسهم أوصياء على الغير. يحتقرون مقررات قضائية، استوفت كافة شروط المحاكمة العادلة، وصادرة عن سلطة مستقلة حصنها الدستور المغربي والقوانين المنظمة لها وفق المعايير الدولية.

- يريدون صناعة صورة مظلمة عن الحريات والحقوق، لكن تناسوا حقوق الغير التي يكفلها القانون للجميع على قدم المساواة. فالحقوق غير قابلة للتجزئ.

هل فعلا يوجد في مغرب اليوم مشكل انتهاكات حقوق الانسان؟ أم هو مجرد غطاء يخفي وراءه مصالح البعض التي أصابها الضرر؟ هل لهذه الدرجة أصبح المغرب مزعجاً؟ هل الاستقرار السياسي والاجتماعي أصبح مصدر قلق لبعض الدول التي اعتادت على الابتزاز؟ أكيد أن المسيرة التنموية التي تشهدها بلادنا جعلت من المغرب قطباً محورياً، وفاعلاً دولياً قوياً الحضور.

استقلالها وترسيخ الثقة المؤسساتية المشتركة.

6. يُشدد البرلمان المغربي على أنه كان دوماً فضاءً للحوار والتواصل متعدد الأبعاد، إذ احتضن العديد من المؤتمرات واللقاءات العامة والموضوعاتية متعددة الأطراف، دولياً وقارياً وإقليمياً، تمحورت حول القضايا الراهنة من قبيل مكافحة الإرهاب والدفاع عن السلم والديموقراطية والهجرة وحقوق الإنسان والبيئة، وإدماج الشباب في التنمية، والمساواة بين الرجال والنساء وغيرها، ويعتبر أن العديد من المشاريع والبرامج البرلمانية المشتركة بين المؤسساتين، هي اليوم موضوع سؤال ومساءلة على ضوء التوصية الأخيرة للبرلمان الأوروبي، كما أصبح التنسيق البرلماني في عدة محاور وقضايا، يطرح إشكالية الثقة، وهل لا يزال البرلمان الأوروبي شريكاً استراتيجياً للبرلمان المغربي؟

7. يُرفض البرلمان المغربي استغلال وتسييس قضايا هي من صميم اختصاص القضاء الجنائي وتدخل في باب قضايا الحق العام، وصدرت في شأنها أحكام قضائية في تهم غير مرتبطة بتاتا بأي نشاط صحفي أو ممارسة حرية الرأي والتعبير، وإنما تتعلق بجرائم من قبيل الاتجار في البشر والاعتداء الجنسي واستغلال هشاشة الأشخاص، تُعاقب عليها قوانين مختلف دول العالم. وفي هذا الصدد، يؤكد البرلمان المغربي على ضرورة احترام حزمة واستقلالية القضاء المغربي، الذي كان حريصاً، دوماً، على توفير شروط ومقومات المحاكمة العادلة؛

8. لقد قوّض قرار البرلمان الأوروبي أسس الثقة والتعاون بين البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي، ومَس بالترافكات الإيجابية التي تحققت على امتداد عقود من العمل المشترك، في وقت كنا نستشرف فيه جميعاً آفاق جديدة وواعدة في العلاقات بين المؤسساتين من أجل المزيد من النجاعة والتنسيق لما فيه المصلحة المشتركة لشعوبنا؛

9. ويعتبر البرلمان المغربي أن توصية البرلمان الأوروبي تنكرت لجميع الآليات المؤسساتية للحوار والتنسيق، التي أنشئت تحديداً لتكون فضاءً للحوار والنقاش الشامل والصرح في إطار الشراكة والاحترام المتبادل؛ وبذلك تكون قد أفرغتها من محتواها وأفقدتها مغزاه، وصرّبت عرض الحائط بمضامين وقرارات اللقاءات الثنائية ومتعددة الأطراف، والجهود الدبلوماسية التي قامت بها اللجنة البرلمانية المشتركة المغرب-الاتحاد الأوروبي، منذ إحداثها في أكتوبر 2010، والتي كرسَتْ، بالملموس، البعد البرلماني للشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، ولعبت دوراً هاماً في تقوية ومأسسة العلاقات بين البرلمانين المغربي والأوروبي؛

10. يدعو البرلمان المغربي القوى السياسية الأوروبية إلى التحلي بالحكمة والرزانة ورفض الخلط المتعمد بين حقوق الإنسان المُصانة في المغرب بالدستور والقوانين والمؤسسات من جهة، والادعاءات المُفتقدة للمصداقية التي تُروّج لها بعض الجهات والمنظمات المعروفة بمواقفها العدائية ضد المغرب،

- كيف يمكن للشعب المغربي بأحزابه ومنظاته ومؤسساته أن يفهم هذا الاستهداف في مجال حقوق الإنسان، علماً أن هذا الملف طواه المغرب منذ سنين، بدءاً بالإنصاف والمصالحة والمصادقة على أحدث المعاهدات الدولية المؤطرة لحقوق الإنسان واستقلال القضاء؟

في حين أن بعض الأنظمة تمارس اعتقالات بالجملة وغير قانونية ومحاكمات صورية يتعرض لها السياسيون والصحافيون، وصلت في بعض الأحيان إلى مصادرة الدولة وحل مؤسساتها، واستخدام القضاء العسكري ضد المدنيين. هذا السلوك المزدوج يُزيل عن البرلمان الأوروبي وقراراته ضد بلدنا كل المصداقية والاستقلالية.

إن بلدنا لم يعلن الحرب على دولة من دول الاتحاد لكي تشتغل مؤسسة البرلمان الأوروبي كل هذا الوقت (مناقشة 6 تعديلات وجلسات للنقاش العام وتقريين)، لصياغة قرار تحت الطلب مليء بالمغالطات، كان وراءه في الكواليس بلد كنا نعتقد أنه شريك وصدوق وموثوق، لكن رائحة الغاز أفقدته وعيه.

نقول ذلك لمن لا يعرف معنى "تامغرايت"، معناها الحقيقي أن المغرب إذا عاهد وفي، وإن هذا الاستهداف الممنهج ضد بلدنا لن يزيد المغاربة إلا وحدة وتماسكاً والتفافاً حول مقدساته ومؤسساته.

نبه البرلمان الأوروبي إلى أن منطق الابتزاز والتعالي والنظرة الدونية للبلدان الإفريقية، لن ينفع مع المغرب لأن المغرب قد تغير، وعلى من يهمله الأمر أن يتكيف مع هذا التغيير.

إن المغرب ماضٍ في تنويع علاقاته الاقتصادية والسياسية وتطوير شراكته مع كل البلدان التي تتقاسم معنا نفس المبادئ والرؤى، خصوصاً الاقتصادية والمالية مع محيطنا الإفريقي في إطار راجح - راجح، ونحن ندرك جيداً أن هذه العلاقة المتميزة تزج بعض القوى الاستعمارية التي بنت مجدها وقوتها على استغلال ونهب ثروات هذه القارة.

إن ما قام به البرلمان الأوروبي لا يعدو أن يكون محاولة فاشلة ومنعدمة الأثر على مصالح المملكة المغربية الشريفة، ونجدد رفضنا القاطع لما جاء في هذا القرار، وفي ذات الوقت سنظل متشبثين بتطوير الشراكة المغربية الأوروبية وبجيوية العلاقات التي تربطنا بمختلف البلدان الصديقة والشقيقة في إطار احترام سيادة المغرب ووحدته الترابية.

ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أحيي موقف الاشتراكيين الإسبان الذين رفضوا دعم هذه المهزلة وكذلك رئيس الوزراء الإسباني الذي أعرب علانية عن عدم موافقته على هذا الاعتداء العدواني والمجاني ضد المغرب، ونشد بحرارة على أعضاء البرلمان الأوروبي الإسبان من حزب الشعب الذين قاطعوا هذا التصويت الموجه ضد المغرب.

(3) مداخلة النائب السيد عبد الرحيم شهيد باسم الفريق الاشتراكي بمجلسي

البرلمان:

- لن نقبل أن يكون وطننا عرضة للمساومة أو للخنوع.

- ولن نخيفنا قراراتكم؟

- ولن نغير من مسارنا ومن مقاربتنا

- إننا مقتنعون ومؤمنون بعدالة قضائنا.

وإذا كنتم فعلاً شجعاناً، فزجواكم أن تكفوا عن هذه الأساليب الملتوية. آنذاك ستجدون، كما وجدتم دائماً، أن المغرب دولة تحترم التزاماتها، ولا تتدخل في شؤونكم ولا في عمل مؤسساتكم.

ما عندناش غاز ولا بتزول باش نشترى به الدم...

لكننا نتوفر على إرادة ورؤية وحب انتفاء لهذا الوطن، صمد ما يزيد عن 12 قرناً.

ندعوكم من هذا المنبر أن تبتعدوا عن المغرب وانظروا ما يقع حولكم.

لا تجعلوا من المغرب شاعة تعلقون عليها إخفاقاتكم.

فمن جهة خطابكم الرسمي يعترف بمجهودات المغرب في تحصين الحقوق والحريات وتكريس دولة الحق والقانون وتأسيس النظام الديمقراطي، ومن جهة أخرى ممارسات تنتقد وتدين.

خلقتم لجن صداقة مع دول لا تجمعكم معها شراكة وعطلم اللجنة المشتركة البرلمانية مع المغرب.

أعطيت المنبر لمرتزقة لا تعترف بها الأمم المتحدة، وتمتلكون الجرأة للدفاع عن دولة القانون. فعن أي قانون تتحدثون؟

فتحم المجال للوبيات الغاز لكنكم تعطلون مؤسسة برلمانية فأين راحت شعارات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان؟

هل عوض البرد القارس وغاز التدفئة ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؟

(2) مداخلة النائب السيد أحمد تويزي باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلسي

البرلمان:

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس النواب ومجلس المستشارين، من أجل التعبير عن موقفنا الراض لما صدر عن البرلمان الأوروبي من تهجم واضح وممنهج على بلادنا وتدخل سافر في شؤوننا الداخلية، ومحاولة يائسة للتأثير على القضاء المغربي المستقل.

وسوف نتكلم بالصراحة اللازمة مع شركائنا الذين تجمعنا معهم لجنة مشتركة برلمانية يتم فيها طرح ومناقشة جميع القضايا وبطريقة مسؤولة، زيادة على أن المغرب شريك من أجل الديمقراطية مع مجلس أوروبا.

- فكيف يمكن لمؤسسة تقول على نفسها أنها تدافع عن مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون، أن تسمح لنفسها بانتهاك سيادة دولة شريكة من خلال إهانة نظامها القضائي والتشهير بسلطاتها الوطنية؟

- كيف يمكن الادعاء بالدفاع عن العدالة والانحياز، في ذات الوقت،

للجلادين وتجاهل أئبن الضحايا؟

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة أعضاء مجلسي البرلمان المحترمون،

اسمحوا لي أن أتناول الكلمة باسم الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب ومجلس المستشارين بهذه المناسبة. واسمحوا لي، السيد الرئيس المحترم، من خلال هذه الكلمة أن أتوجه إلى السادة النواب بالاتحاد الأوروبي.

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

حيث أنكم في ختام القرار الذي أصدرتموه يوم 20 يناير الجاري، طلبتم من رئيس المجلس إبلاغ مضمينه إلى البرلمان المغربي، فإننا في الفريق الاشتراكي بغرفتي البرلمان، نبلغكم أن رسالتكم قد وصلت.

وعليه اسمحوا لنا بحق الرد عليكم انطلاقا مما يجمعنا من شراكة تنبني على حسن الجوار ومبدأ عدم التدخل والحرص على ضمان الأمن والسلم العالميين. اسمحوا لنا أولا بأن نعش ذاكرتكم بأن المملكة المغربية قد انخرطت وبكل فناعة ومسؤولية في مسار تجويد وتأهيل نموذجها الديمقراطي، من خلال العديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية والدستورية والحقوقية العميقة والجريئة، من أبرزها الإعلان عن هيئة الإنصاف والمصالحة لتحقيق المصالحة الوطنية.

وتكرست هذه الإصلاحات بإصدار دستور 2011 الذي أرسى فعليا مبادئ دولة المؤسسات، وكرس مبدأ الاختيار الديمقراطي، وأقر منظومة من هيئات ومؤسسات دستورية معنية بحماية الحقوق والحريات والنهوض بها، حيث توج المغرب هذا المسار الإصلاحي بالانخراط الفعلي في منظومة حقوق الإنسان الدولية، والانفتاح الطوعي على الإجراءات الخاصة والتي توجت بزيارة العديد من المقررين الخاصين وفرق العمل بوثيرة متواصلة للمغرب، وكذا تقديم المملكة تقارير إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والتفاعل مع آليات التظلم لدى مجلس حقوق الإنسان، والتفاعل الدائم مع آلية الاستعراض الدوري الشامل.

اسمحوا لنا بأن نعبر لكم عن استغرابنا بأن يترك مجلسكم الموقر كل هذه المسارات والآليات الأهمية التي تناقش مختلف الحالات التي اخترتم الحديث عنها، واستبدالها بخلق "حالة طوارئ استثنائية" مظهرها حقوقي للدفاع عن حرية الرأي والتعبير، وحقيقتها سياسية لا تخفى على أحد لتصريف مختلف الأزمات التي تحاصركم كنتكل سياسي واقتصادي أو كدول مستقلة في مواجهة تداعيات وباء كوفيد والحرب الدائرة في شرق أوروبا. أو خدمة لمصالح لوبيات تجد مصلحتها اليوم في مهاجمة المغرب وخوض حرب بالوكالة لصالح خصوم وحدته الترابية.

اسمحوا لنا بأن نطلب منكم التحلي ببعض التواضع والتخلي عن موقع الأستاذ الذي تحبون القيام به وأتم تقدمون الدروس للآخرين، وأن تعترفوا مع ذواتكم أن مظهر الرشوة الذي ظهر في منظومتكم هو منتج خاص بكم ودلالة فساد قيمي ومؤسسي عندكم يجب معالجته من داخل منظومتكم، لا

البحث عن طرق لتصديرها للآخرين بتعال وتكبر.

وإذا كان من الصعب عليكم التخلص من هذه الطبيعة الاستعلائية، فإنه يسعدنا -أمم صحوة ضميركم هذه- أن نذكركم ببعض القضايا الإنسانية التي كان من المفروض أن تحظى باهتمامكم:

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارا بفتح تحقيق حول ما حدث بأوروبا خلال فترة كوفيد، لقد تركتم دولا مثل إيطاليا وإسبانيا تواجه الوباء القاتل ومصيرها بأناية مقبولة، تركتم كبار السن يموتون بالمستشفيات ودور العجزة بدون أي إحساس بالذنب، وتحول بعض منكم بدون حياء إلى قرصنة للذواء في الجو والبحر.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارا لحكوماتكم لإيقاف تصنيع الأسلحة وبيعها في العالم لسنة واحدة فقط وتخصيص ميزانياتها لمحاربة الفقر ومواجهة الأوبئة والتغيرات المناخية، هذه الأسلحة التي تصوتون عليها بدم بارد هي التي تقتل الأطفال والنساء والشيوخ في كل بقاع العالم وهي التي تخلق ملايين المهجرين واللاجئين.

سيكون مفيدا أن تصدروا قرارات تطلب من حكوماتكم الاعتذار عن ماضيها الاستعماري الهمجى في كل بقاع العالم وخاصة في قارة إفريقيا، وعن استنزاف ثرواتها وامكانياتها التي بفضلها اغتنت قارتكم وما زالت تغتني.

سيكون مفيدا أن تكون لكم الجرأة بأن تصدروا قرارات لتصحيح ما قامت به دولكم، تحت شعار الحرية وحقوق الإنسان، بالعديد من دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط خلال فترة الربيع العربي، والتي حولتها حكوماتكم إلى دول غير مستقرة تحت رحمة الحرب الأهلية والإرهاب والطائفية.

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

حين نذكركم بهذا فلنقول لكم بأنكم بهذه الطريقة من التفكير والتعامل غير منسجمين مع أنفسكم، وأنكم غير مؤهلين أخلاقيا لإعطاء الدروس للآخرين عن الديمقراطية وحقوق الإنسان.

السادة النواب الأوروبيون المحترمون،

إننا في الفريقين الاشتراكيين بمجلس النواب، نؤكد على أهمية الشراكة الأوروبية المغربية، ونشدد على ضرورة استمرار العمل المشترك لتطويرها من أجل تعزيز ما تم بناؤه من علاقات الثقة المتبادلة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

وبقدر تميينا افتتح المغرب على المناقشة المؤسسية المبنية على الشراكة والاحترام المتبادل لمختلف القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان والحريات وقضايا الأمن والجريمة المنظمة ومحاربة الإرهاب، نرفض أي تدخل في شؤوننا الداخلية ومحاولات استهداف المغرب وابتزازه من خلال التشكيك في اختياراته الديمقراطية والحقوقية واستهداف مؤسساته الدستورية وفي مقدمتها استقلالية السلطة القضائية.

وشكرا.

السيناريوهات المشروخة التي يتم إخراجها من الرفوف كلما حل أجل تجديد اتفاقيات الفلاحة والصيد البحري.

كما ندرك كيف يتم أيضا تدبيح وصناعة القرارات تحت يافطة "حقوق الانسان" و"حرية الصحافة" في مختبرات منظمات فقدت كل مصداقية وموضوعية بعد أن وضعت يدها في يد من اختار صناعة التاريخ والاستقصاء للبيع والشراء في الوطن والاعتناء على حساب الائتاء.

#### حضرات السيدات والسادة،

لن نقبل أبدا لي الذراع والنكوص عن المكتسبات التي حققتها بلادنا في الحريات وترسيخ حقوق الانسان، كما لن نسمح إطلاقا بالمساس باستقلالية القضاء وسيادة العدالة ببلدنا.

ولنا من الجرأة والشجاعة ما يجعلنا نعترف بنواقصنا ونصح مسارنا لتقوية مؤسساتنا بعيدا عن الوصاية والاملاءات وحشر- الأنوف، بنية ظاهرها ما يشبه الحق وباطنها كل الباطل.

ثم، هل هي من باب الصدق أن يحرق كتاب الله في بلد أوروبي، يتزامن مع الجلسة المغلقة لبرلماننا؟

أين البرلمان الاوروي من هذه الجريمة النكراء التي تغذي الكراهية والتطرف وتجهز على الحقوق والحريات؟

أين أسطوانتها المشروخة حول حوار الحضارات والأديان؟

أين حقوق الصحراويين المغاربة المحتجزين في تندوف الذين يعيشون في ظروف مزرية وفي غياب تام لأدنى حقوق الانسان؟

أين صوت البرلمان الاوروي الذي يتباكى على حالات معزولة لازالت معروضة على القضاء؟

ومن موقف المسؤولية والحكمة والتبصر- كما سابق عهدنا لن نسقط في فخ الاستفزاز والاستفزاز المضاد، ولا في مصيدة القطيعة، فنحن مع الاتحاد الأوروي محكومان بالتعاون المثمر، وبتسيخ شراكة متميزة على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

فالمغرب دولة مستقلة، كاملة السيادة تمارس حقها المشروع في تنويع شراكاتها ومعترزة بانتهاها وعمقتها الافريقي، ومنخرطة في مسلسل التعاون جنوب-جنوب؛ ومن لم يحترم هذه المبادئ فلا شراكة معه.

قبل الختام، أتوجه بتحيةة تقدير إلى قضائنا الأجلاء وإلى صحافتنا الوطنية والمواطنة ومجلسها الوطني وكافة هيئاتها النقابية والمهنية على موقفها المشرف.

كما أتوجه بعبارات التقدير والاحترام إلى زميلاتنا وزملائنا في البرلمان الأوروي الذي ترفعوا عن المشاركة في مهزلة رخيصة، في

#### 4) مداخلة النائب السيد محمد والزين باسم الفريقين الحركيين بمجلسي البرلمان:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيدات والسادة ممثلي مجلسي الامة المحترمين،

مداخلتنا اليوم باسم الفريقين الحركيين بمجلسي- البرلمان اخترنا لها عنوان " في اجتماع مغلق ودون سابق انذار! تغتصب سيادة الاقطار".

رسالتنا اليوم ليست وجهتها البرلمان الاوروي فحسب، بل هي صرخة روح موجهة الى الضمير الاوروي الحي، ودق لناقوس الخطر لينبه لخطورة المنزلقات الاخلاقية التي سقطت في مستنقعها جزء من النخبة السياسية في القارة الشمالية. لسنا في موقف دفاع عن النفس أمام مسرحية رديئة وإخراج أردء.

فقط نجهر اليوم أمام مسامع العالم بصوت الأمة المغربية الخالدة التي عاشت ولاتزال على مبادئ القيم والشرعية، فعلى الضمير الاوروي أن يقوم "بفلاش باك" سريع لإنعاش الذاكرة.

المغرب، يا سادة ذلكم البلد المستهدف بمثل هكذا مواقف، شارك أبناءه في الدفاع عن الحرية والحق في الارض بأوربا في مواجهة النازية، وسكبت دماء أبناءه، وترملت نسائهم، وتيتم أبناءهم، وأتكلت أمهاتهم.

إنه مغرب القيم والعيش المشترك هو نفسه المغرب الذي واجه به المغفور له محمد الخامس حكومة "فيشي"- ورفض التنازل عن حقه في حماية مواطنيه مما اختلفت الديانات والمعتقدات.

هو المغرب نفسه الذي ساهم أبناءه بسواعدهم في بناء ما دمته الحرب العالمية الثانية في أوربا.

وهو البلد الذي انخرط بجد في حماية أمن هذه القارة من الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيات والسادة أعضاء البرلمان بمجلسيه،

بهذه الزلة التي لا تغتفر خرق البرلمان الأوروي التقاليد والأعراف، وواجب الزمالة التي تجمعها بالبرلمان المغربي وتنكر لمستلزمات الشراكة بين المغرب والاتحاد الاوروي وهو يتوهم أنها شراكة لا متوازنة.

الشراكة الحقيقية يا سادة ليست الوصاية أو العنجهية، وإنما الاحترام والندية بعيدا عن الابتزاز والمساومة والنظرة الدونية.

إننا نعرف غطاء البئر وما يخفيه عمق البئر، من مياه آسنة مضمخة برائحة الغاز المفقود والموعود؛ كما نحفظ عن ظهر قلب تلك

للخطوط الحمراء التي حاولت أوروبا وغيرها، رسمها لنا وللدول التي تشبهنا. وهي مناسبة، لنؤكد في المجموعة النيابية للعدالة والتنمية من منطلق قناعات حزبنا الراسخة ومرجعياته الوطنية الثابتة في الدفاع عن سيادة ووحدة وهوية وطننا، إدانتنا القوية لقرار البرلمان الأوروبي ورفضنا الجازم لكل الإملاءات الخارجية، أيا كان مصدرها وتحت أي عنوان أو ذريعة كانت وفي أي موضوع كان.

وهو موقف مؤسس على رفض الحزب المبدئي والمطلق لأي تدخل أجنبي في قضايانا الداخلية، وإيمانه العميق بأن الشعب المغربي وقواه الحية بقيادة جلالة الملك حفظه الله وفي إطار الثوابت الوطنية الجامعة والاعتزاز المتين بهويتنا الإسلامية والحضارية قادر على التصدي لكل المؤامرات ومواجهة كل التحديات ومعالجة كل الاختلالات.

ونستغرب كون البرلمان الأوروبي سمح لنفسه بإعطاء الدروس وتوجيه الإملاءات بمنطق محكوم بالوصاية في حق دولة مستقلة وشعب عريق، رسم مساره بنفسه في بناء دولته الوطنية المستقلة وترسيخ الحقوق والحريات الدستورية بفضل نضال قواه الحية وشعبه الحر ومازال.

وإن تعبير حزبنا عن موقفه الرفض والمدين لكل تدخل خارجي في الشؤون الداخلية لبلدنا هو موقف من موقع حزب وطني مسؤول ومستقل، إذ بقدر ما يرفض بقوة هذه الوصاية الاستعمارية، لا يتردد في التنبيه إلى الاختلالات الموجودة والمطالبة بمعالجتها، في إطار السيادة الوطنية والمؤسسات الدستورية.

ونؤكد في المجموعة أن عزم بلادنا على صيانة استقلالية قراره وتحصين سيادته ووحدته الوطنية والترايبية، لا يعادله إلا حرصه الكبير على مواصلة إقرار الحقوق والحريات الدستورية ومعالجة كل الإشكالات المرتبطة بها والتي لا يتوانى أبناء البررة من إثارتها والدعوة إلى معالجتها، دونما حاجة لأي تدخل أجنبي أو وصاية خارجية.

إن علاقة المغرب بالاتحاد الأوروبي، بمختلف مؤسساته، ليست وليدة حدث أو زمن قريب، ولقد دبر المغرب دائما هذه العلاقة في إطار الندية والاستقلالية والسيادة الوطنية، رافضا وهو الدولة العريقة، أن يتم التعامل معه كملحق أو تابع لأحد، أو أن يكون حديقة خلفية لأي كان، ولم يقبل ولن يقبل في أي وقت وتحت أي ظرف الوصاية أو التدخل في سيادته ووحدته الوطنية والترايبية أو التدخل في شؤونه ومشاكله الداخلية التي تبقى موضوعا مهم المغاربة وحدهم بمختلف مؤسساتهم وقواهم وممثلهم ولا يحق لأي طرف أجنبي أن يسمح لنفسه بالتدخل فيها.

وفي هذا الصدد، نبه في المجموعة إلى الانحراف الخطير الذي تعرفه للأسف بعض مؤسسات الاتحاد وعلى رأسها البرلمان الأوروبي الذي تحول إلى منصة تسخرها بعض دول الاتحاد في مساعيها لتحقيق مصالحها الخاصة، بعد أن فشلت في فرض سياساتها وتصوراتها على بلدنا للحد من تطوره التنموي ومن افتتاحه على محيطه ومن تنويع شراكاته، في اعتزاز بهويته وثوابته

موقف شجاع حريص على إنقاذ ما تبقى من سمعة أوروبا التي كانت مهدا للديمقراطية ولكل القيم الكونية المشتركة النبيلة.

ذات التحية والتقدير والاحترام موصولة إلى البرلمان العربي على موقفه التاريخي المدين لهذه السقطة غير المبررة للبرلمان الأوروبي.

ولأننا نفهم جيدا من يمسك خيوط المهزلة بالبرلمان الأوروبي، نقول للتيارات المهيمنة اليوم في فرنسا أن لعبتكم مكشوفة وأن راحة الغاز أصبحت تفوح بقوة من مواقفكم واختياراتكم، وأن زمن اللعب على حبلين لم يعد مقبولا في منظار مغرب اليوم والغد، مغرب يقيس شركته القائمة والمقبلة بعين المغرب المستقل في قراراته وعلى ميزان الموقف غير المتلون من وحدته الترايبية والوطنية، وعلى أساس ريادته الإفريقية وإيمانه الراسخ بنهاية زمن الحماية والوصاية.

ختاما، نؤكد بكل إيمان ووثوقية بأن جهتنا الداخلية قوية وستظل كذلك بفضل ثورة الملك والشعب المتجددة التي حققت استقلال البلاد ووحدت التراب وبنيت ركائز الدولة العصرية ودشنت مسار تموي رائد بدون نبط أو غاز، وضمنت للمغرب مكانة إقليمية وقارة ودولية مشرفة ومحترمة.

وبه وجب الاعلام شكرا على حسن الإصغاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

#### 5) مداخلة المجموعة النيابية للعدالة والتنمية:

يشرفني أن أتدخل باسم المجموعة النيابية للعدالة والتنمية في هذه الجلسة الوطنية المشتركة للبرلمان، في إطار الإجماع الوطني الذي ميز أمتنا عبر تاريخها الطويل، في مواجهة الحملات التي تتعرض لها، إيمانا منا بأن المسار الذي خطته بلادنا في مجالات مختلفة، سياسية واقتصادية واجتماعية، هو مسار بناء ديمقراطي وتموي طموح وواعد، مستهدف بالتنشويش والإرباك ممن يتصرفون بعقلية الاستعمار والهيمنة، ومنطق الحماية والتبعية.

هذا المسار الذي يظهر في السياسة كما في غيرها من المجالات، تابع العالم جزء منه في منافسات كأس العالم بقطر، حيث حقق منتخبنا الوطني إنجازا تاريخيا، ليس بوصوله الى نصف النهائية، وهو إنجاز كروي كبير، ولكن بالقيم التي نثرها لاعبوه على ملاعب قطر، وتابعتها الملايين في كل البلدان والقارات، قيم الأسرة الجامعة، وقيم ابتغاء رضا الخالق ورضا الوالدين، وقيم الصبح بالتوحيد، رمزا ووصوتا، والانتصار لقضايا الأمة من خلال رفع علم فلسطين، كل هذا على مرأى ومسمع من الجميع، وخاصة المسؤولين السياسيين من أوروبا، الذين حضروا في بعض مباريات المنتخب الوطني، ومنهم من سبق له أن اعتبر بوقاحة شتم الرسول صلى الله عليه وسلم حرية تعبير.

إن هذا المشهد الذي عكس تميز وتفرد المغرب وتشبته بثوابته وهويته، مقدر في السياسة أن يكون له رد فعل تجاه بلادنا، لأنه يشكل تجاوزا

خارجية، ولكن في نفس الوقت المغرب يبقى حريص على سمعته الخارجية وعلى علاقاته الدولية المتميزة وخاصة مع الاتحاد الأوروبي (28 دولة وأزيد من 100 حزب منظمة في 7 مجموعات..) الذي منحه سابقا صفة "الوضع المتميز" في الشراكة المغربية - الأوروبية والذي كان مشروطا بـ "تحقيق تقدم كبير فيما يخص حقوق الانسان والحريات الفردية والأساسية التي تتعلق بحرية التعبير ودعم الديمقراطية وسيادة القانون".

ما هي دوافع وحيثيات قرار الإدانة:

بعلاقة مع التحديات الثلاث: الصراع الجيوستراتيجي والطاقي وأزمة العولمة  
1- تراجع مصالح دول الاتحاد الأوروبي في إفريقيا بعد تدخل CHINE وبعدها USA.

المغرب الذي قطع أشواط هامة في افتتاحه على إفريقيا أصبح وضعه أكثر تميزا، كشريك وليس كتابع "Vassal" ولم يعد قابلا ليلعب دور محطة الانطلاق لمصالح الآخر بإفريقيا، ولكن فاعلا وشريكا وهذا ما ترفضه القوى الاستعمارية وعلى رأسها فرنسا.

2- تأزم أوضاع دول الاتحاد الأوروبي مع جائحة "كوفيد-19" ومع الحرب الأوكرانية - الروسية التي جعلته بين مطرقة وسندان العملاقين: USA من جهة وروسيا والصين من جهة ثانية، الشيء الذي أدى إلى احتداد أزمة الطاقة والكساد الاقتصادي والتضخم واتساع الفوارق... UE تبحث عن مخرج وحلول.

3- انفجار "قطر - غيت" في ظل هذه الظروف المتأزمة، قضية مرتبطة بفضيحة فساد ورشوة (والتي يمكن أن تكون لها تداعيات خطيرة على البرلمان الأوروبي ومصادقته في الوقت الذي يقول الجميع أن نهايته وشيكة) بعدما تم على إثر التحقيق اعتقال نائبة البرلمان الأوروبي (إيفا كايلى والبرلماني السابق بيير أنطوني بانزيري)، وربما بتوريط المغرب وجعله في عين العاصفة، في هذا الوقت بالذات، محاولة الحد من تبعات "قطر - غيت" على UE.

نحن لا ننتظر دروسا من أحد لضمان الحقوق والحريات بلادنا حيث أن الألوان لمناقشة مقترح مشروع "قانون العفو العام" الذي تقدم به الحزب الاشتراكي الموحد بتاريخ 17 فبراير 2022 في إطار الفصل 71 من الدستور للعفو عن معتقلي الحراك الشعبي بالريف وأن تطبق توصيات IER، لاستكمال مسار ضمان كامل الحريات بما فيها حرية التعبير والرأي لخلق مناخ الثقة والانفراج وتقوية اللحمة الوطنية المواطنة من أجل تقدم بلادنا وصيانة استقلال قرارها وكرامة مواطناتها ومواطنيها.

وسيادته ووحده، وأصبحت هذه الدول تتخفى وتسخر من وراء الستار وبشكل مفصوح البرلمان الأوروبي لممارسة الابتزاز والضغط بالوكالة على المغرب، المغلف بالدفاع عن الحقوق والحريات الذي يغيبها ويستدعيها بطريقة ماكافيلية حسب الأحوال والظروف.

إن هذا القرار سواء من حيث خلفياته والقائمين عليه، أو من حيث تركيبة داعميه أو المصوتين عليه، أو من حيث مرامييه وأهدافه، يمثل انحرافا جسيما على قواعد الشراكة وحسن الجوار التي جمعت المغرب بالاتحاد الأوروبي، وضربة لما تراكم طيلة عقود على مستوى العلاقات بين كل من البرلمان المغربي والبرلمان الأوروبي من فضاءات حوار وتواصل مبني على الاحترام والتقدير والمصالح المشتركة، وليس الإساءة أو الوصاية مثلما جسده هذا القرار.

ولا يسعنا في الختام إلا أن نستغرب أيضا في المجموعة النيابية كيف سمح البرلمان الأوروبي لنفسه بدعوة رئيسه لإحالة هذا القرار على الحكومة والبرلمان المغربيين، وننبهه إلى أن تصرفه هذا يكشف بقايا عقلية استعمارية مدانة تسمح لنفسها بانتهاك السيادة الوطنية لمؤسسات دولة شريكة، وهو أمر مرفوض وغير مستساغ من مؤسسة المفروض فيها أن تحترم سيادة واستقلال الأمم والشعوب، كما تكشف جهل البرلمان الأوروبي بنطاق سيادته التشريعية والرقابية وبمجال تدخله الجغرافي الذي يبدأ وينتهي عند حدود دول الاتحاد الأوروبي. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

#### 6) مداخلة النائبة السيدة نبيلة منيب باسم الحزب الاشتراكي الموحد:

صوت البرلمان الأوروبي يوم الخميس 19 يناير 2023 على قرار "إدانة المغرب" تقدم به قاضي التحقيق البلجيكي "ميشيل كليز" المتخصص في الجرائم المالية في يوليو 2022. قرار يؤكد على تراجع حرية الصحافة في المغرب ويحث على "احترام حرية التعبير وحرية الاعلام" و"ضمان محاكمة عادلة للصحفيين المسجونين" مع الدعوة إلى إنهاء ظاهرة مضايقة الصحفيين والصاق تهم بهم تتعلق بالاعتداء والتحرش الجنسي.

قرار يتهم الأجهزة الاستخباراتية بتورطها في محاولات إرشاء برلمانيين أوروبيين للعمل لصالح المغرب في قضايا متعددة (قضايا الهجرة + اتفاقية الصيد البحري وملف الصحراء..)، حسب ما قيل وتقدم به وزير العدل البلجيكي والذي لم يتم لحد الآن تأكيده.

1- المغرب كدولة مستقلة بقراراتها لا يمكن إلا أن تدين تلقى أوامر من جهات